الأرض والفلاح الفلسطيني في ظل الانتداب البريطاني

الوطن كلمة مزدوجة المعنى تشير الى الارض والشعب ولا يمكن ان يقام وطن معلق في الهواء فلا بد له من قاعدة الارتكاز يقوم عليها وينطلق منها . فقاعدة الارتكاز هذه هي الارض ومن هنا تاتي اهمية الارض كعنصر اساسي ورئيسي لبناء الوطن .

ولما كانت الهجمة الصهيونية الشرسة على ارض فلسطين حتى تقيم عليها وطنها المزعوم ، وقد سهلت لها حكومة الانتداب البريطاني هذه المهمة انطلاقا من التزامها للصهاينة بوعد بلفور المشؤوم الذي صدر في 2 نوفمبر 1917 ، وسوف نستعرض سويا الخطوات التي سار عليها الصهاينة في بناء وطنهم المزعوم وكيف دعمت حكومة الانتداب البريطاني الصهيونية في القالب والمحتوى لهذه الخطوات .

1 ـ الارض

كانت ملكية الاراضي في فلسطين كغيرها من المقاطعات العربية التي دانت للحكم العثماني مقسمة الى نوعين احدهما ملكية خاصة يتصرف بها مالكوها كما يشاؤن ، والنوع الاخر ملكية عامة تعود ملكيتها للدولة ويتم التصرف بها بمعرفة السلطان العثماني ، وقد اعتبرت الدولة العثمانية نفسها منذ البداية صاحبة الحق المطلق في التصرف في الاراضي التي تعود ملكيتها اليها ، وكانت تمنح قسما منها للموالين والمقربين اليها ، وخصوصا بعد ان ضعفت ميزانيتها وعجزت عن دفع رواتب موظفيها ، فكانت تلجأ بين الفينة والاخرى الى اقطاع العسكريين من موظفيها قطعا من الاراضي نظير قيامهم بالخدمات العسكرية وكانت هذه القطع تختلف في مساحتها تبعا للاشخاص الممنوحة لهم وقدرتهم على تجهيز عدد من العساكر بالمستلزمات العسكرية والاحتفاظ بهم تحت السلاح جاهزين للقيام بالاعمال الحربية متى تطلب منهم الحكومة العثمانية ذلك وكانت هذه الاقطاعات مقسمة حسب مساحتها ودخلها الى ثلاثة اقسام هي(1) :

1 ـ التيمار Timar تسمية تطلق على مساحة الارض التي يتراوح دخلها ما بين 2000 ـ 3000 اقجة .

2 ـ الزعامت Ziamet تسمية تطلق على الاقطاع الذي يدر عائدا يتراوح قدره 19999 اقجة .

3 ـ الخاص الهمايوني Hussi Hamayun كان هذا الاقطاع يمنح لافراد الاسرة الحاكمة في الدولة العثمانية ومن جاء من نسلهم وهو اوسع من سابقيه في المساحة ويزيد ايراده عن 000ر100 اقجة(2) .

هكذا كان الاقطاع العثماني عسكريا اطلق عليه اسم سباهي Sipahi وقد ترتب على هذا النظام من الاقطاع وجود طبقتين داخل المجتمع هما طبقة الفلاحين ، وطبقة الاقطاعيين الذين كانوا يعتمدون في دخولهم على ما يزرعون بانفسهم من محاصيل بالاضافة لما يتقاضونه من العشور المفروضة على الفلاحين حيث كان اصحاب التيمار والزعامت يعطون ارضهم للفلاحين ليعملوا عليها مستاجرين مقابل مبالغ معينة يدفعونها اليهم على فترات ومواعيد محددة(3) .

ونتيجة لنظام الاقطاع العثماني فقد وجد في أيالة (ولاية) بلاد الشام عام 1609 نحو ثمانية الوية بدرجة خاصة ، و 112 مقاطعة بدرجة زعامت ، و868 مقاطعة بدرجة تيمار ، وما كان منها في فلسطين اربعة الوية هي لواء نابلس والقدس وغزة وصفد و 28 مقاطعة بدرجة زعامت و 436 مقاطعة بدرجة تيمار كانت موزعة كالتالي(4) :

في لـواء القدس 9 زعامت و 161 تيمار
في لواء نابلس 7 زعامت و 47 تيمار
في لـواء غزة 7 زعامت و 105 تيمار
في لـواء صفد 5 زعامت و 123 تيمار

والى جانب هذه الاقطاعيات العسكرية فقد نشات في فلسطين عدة اقطاعات دينية حيث كان الافراد يؤسسون أوقافا ويتسارعون للتبرع بانشاء دور للعلم ، وكان دخل هذه الاوقاف يرصد في الغالب لمشاريع أجتماعية أو دينية،وكثيرا ما كان هؤلاء المتبرعون يعينون وكلاءا على أوقافهم وكان الوكلاء يتصرفون بدخول تلك الاوقاف حسب اهوائهم بحيث اصبح هذا النظام شبيها الى حد ما بنظام الاقطاع وذلك بوضع اليد وبصبغة ارثية ، من أشهر العائلات الفلسطينية التي استفادت من هذا النظام اسرة النشاشيبي والحسيني في القدس وال التميمي في الخليل(5) .

هكذا عرفت فلسطين نوعين من الاقطاع احدهما عسكري والأخر ديني واستمر هذان النوعان حتى عهد السلطان سليم الثالث (1789–1807) وذلك عندما شرع في تنظيم الجيش العثماني حيث الغى نظام الاقطاع العسكري (أراضي التيمار والزعامات) التي يموت أصحابها وكان يحبس دخلها للانفاق على الجيش الجديد ومن ضمن تلك الاراضي التي أستولى عليها في لواء القدس لوحده نحو 82 تيمارا وذلك بعد وفاة أصحابها .

وفي عهد الادارة المصرية لبلاد الشام تمكن محمد علي من حل الجيوش الاقطاعية في ولاية سوريا بين عامي (1833 – 1835) كما الغى نظام الاستئجار وزراعة الاراضي السلطانية وبذلك يعتبر عمله هذا انهاء للاقطاع بكونه نظام أرض ، وقد حذا حذوه السلطان العثماني فاصدر عام 1858 قانونا للاراضي العثمانية وقسمت الاراضي داخل الدولة العثمانية – ومن ضمنها أراضي فلسطين – بموجب هذا القانون الى عدة أقسام هي : (6)

1 – الاراضي الملك : وهي الاراضي التي تعود ملكيتها لصاحبها وحده الذي يملك حق التصرف فيها من بيع وشراء او رهن او عطاء ، وما الى ذلك ، وبعد موته تؤول ملكيتها الى ورثته او حسب وصيته ، وكانت هذه الاراضي نوعين هما :

الاراضي العشرية : وهي الاراضي التي تستوفي الدولة منها عشر المحصول من الغلة وكانت تمنح في العادة للفاتحين من المسلمين او تترك بيد أصحابها بعد اعتناقهم الاسلام .

الاراضي الخراجية : وهي الاراضي التي تركت بيد اصحابها من غير المسلمين وخراجها كان نوعين احدهما أطلق عليه خراج مقاسمة اي بنسبة من المحصول بين العشر والنصف ، واما النوع الاخر من الخراج فقد كان يطلق عليه الخراج الموظف وكان يجبى من الارض بعد استصلاحها وبعد ان تصبح صالحة للزراعة سواء زرعت أم لم تزرع (7) .

2 – الاراضي الاميرية : بعد الفتح الاسلامي للمناطق التي دانت له بقيت مساحات واسعة من اراضي البلدان المفتوحة بيد صاحب السلطة كخليفة المسلمين او من حل محله فيما بعد في المنصب،وقد منح نصيب معين من هذه الارض كملك خاص ، وفي كثير من الاحيان كان صاحب السلطة يستولي على الاراضي الخراجية وخصوصا بعد وفاة اصحابها وكثرة المطالبين بملكيتها ، وتبعا لذلك فقد تجمعت اراض واسعة بيد الدولة عرفت باسم الاراضي الاميرية ، وكان في بادىء الامر يزرع قسم منها لصالح بيت المال مباشرة ، وتتم زراعته في الغالب بتفويضه تفويضا مؤقتا وكان يحق لصاحب السلطة ان يقطع من اموال الدولة ويجعلها ملكا خاصا ، وكان يفوض قسما منها احيانا كثيرة تفويضا مؤقتا لبعض الافراد، أي لهم حق استغلالها واما حق ملكيتها فتبقى للدولة وقد ورثت الدولة العثمانية اثناء حكمها لبلاد الشام هذا النظام واقرته وتجمع لديها من جراء ذلك اراض شاسعة(8) .

3 – الاراضي المحلولة : هي جزء من الاراضي الاميرية ، وكانت الدولة العثمانية تهبها للمنتفعين بموجب عقد معين لها الحق في استردادها منهم بعد أنتهاء مدة العقد وقبل ذلك ايضا اذا اهملت ولم تزرع لمدة ثلاث سنوات متتالية(9) .

4 – الاراضي المتروكة : هي الاراضي غير المملوكة لأحد كالطرق والانهار والغابات وغيرها من الاراضي التي يقصد باستخدامها المنفعة العامة.

5 – الاراضي الموات : هي الاراضي التي لاتعود بملكيتها لأحد ولا تستخدم للمنفعة العامة وتكون في العادة بعيدة عن العمران بحيث لايصل اليها صوت الرجل الجهوري ، وغالبا ما تكون خلوا من الماء وتنعدم فيها الحياة ، وقد اعطى الاسلام حق ملكيتها لمن يستصلحها ، وهذا ما عبر عنه الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله (من أحيا من المؤمنين أرضا فهي له وعليه خراجها) (10) .

6 – الاراضي الموقوفة : كانت على نوعين هما .

– الوقف الشخصي ، وهي الاراضي التي أوقفها ملاكها لاصول الشرع الاسلامي هذا النوع من الوقف لم تتعرض له الدوائر العثمانية ولم تتصرف فيه .

– الاراضي التي أوقفها السلاطين والامراء من الاراضي الاميرية وهذا النوع من الاراضي اوقف دخله مع استمرار حق ملكيته لبيت مال المسلمين (اي خزينة الدولة فيما بعد)وكانت السمه البارزة لهذا الوقف في الغالب ان يوقف على أعمال الخير كالمساجد والمدارس والمستشفيات وغيرها(11).

وفي كثير من الاحيان كان بعض الافراد من ذوي الجاه يقومون بوقف اراضيهم وأموالهم هربا من مصادرة اصحاب السلطة لها اذا ما غضبوا عليهم وأقصوهم عن وظائفهم ، ومن اهم شروط الوقف ان يكون الواقف مالكا للوقف اهلا للتبرع فلا يصح وقف المجنون او المخمور او المحجور عليه او الصغير ، وكان الوقف قسمين احدهما اسلامي والاخر مسيحي (12) .

7 – الاراضي المشاع : هي الاراضي التي تعود ملكيتها للجماعة وغالبا ما يكونون اهل قرية واحدة وكان يتم تقسيم الاراضي المشاعية بطريقتين هما :

1 – طريقة قديمة ، قسمت بموجبها اراضي القرى بالتساوي بين اهلها ، وكان لكل فرد منهم نصيب معين وبعد وفاة صاحب النصيب تنقل ملكية سهمه الى ورثته ، لكل منهم قسم معين حسب نصيبه في الميراث ، ولهذا كان بامكان أي فرد ان يجمع اكثر من نصيب في آن واحد ، وكانت النساء يملكن ايضا جزءا من ذلك النصيب بحكم الوراثة ، ولكن احيانا كثيرة كن يرغمن على التنازل عنها حتى لا تؤول ملكيتها لازواجهن الغرباء عن اسرهن .

2 – واما الطريقة الثانية فكانت تقسم فيها اراضي القرية المشاعية

الى اقسام متساوية بين سكانها الذكور ابتداء من الطفل حديث الولادة حتى الشيخ الهرم .

وطبقا لهذا النظام كان بيع الاراضي ممنوعا ونصيب الفرد فيه يتغير من مكان لاخر حسب المناطق(13) ، ومما يؤخذ على هذا النظام انه يحرم الارض من التحسينات الضرورية وذلك لقصر الفترة التي يقضيها الفرد في الارض اذا لم تتح له الفرصة الكافية للقيام بالتحسينات اللازمة وذلك لانتقاله مع كل موسم الى ارض جديدة ، مما ترتب عليه ضعف الانتاج الزراعي . وكان تقسيم الاراضي المشاعية على اهل القرى وافراد العشائر يتم مع بداية كل عام زراعي وتحت اشراف المخاتير (العمد) ورؤساء القبائل وكثيرا ما كانت ترافق عمليات التقسيم منازعات حادة بين الاهالي كانت تؤدي احيانا كثيرة الى اراقة الدماء بينهم(14) .

وبعد أن أصدرت الدولة العثمانية قانون الاراضي سالف الذكر اتبعته بلائحة تعليمات عام 1859 عرفت بسندات الطابو او وثيقة التملك تنص على اعطاء ملاك الاراضي صكوكا رسمية عند تسجيلهم لاراضيهم وذلك من اجل توخي الدقة عند تعيين وتحديد حدود الارض ، وكانت اللائحة مقدمة تمهيدية لاعلان قانون الطابو (قانون تسجيل الاراضي الذي صدر عام 1861 ،وقد خول هذا القانون لموظفي المالية (الدفترداري) والمحاسبين ومديري الاقضية في الولايات الحق في احالة الاراضي الاميرية الى طالبيها على أن يجرى ذلك في المزاد العلني ويدفعوا رسم تسجيل مقداره 5٪ من قيمة الاراضي المراد تسجيلها وفرضت نفس القيمة على الاراضي التي تنتقل ملكيتها بالوراثة ، وبالاضافة الى ذلك كان يؤخذ من المشتري مبلغ قدره 3 قروش ثمن سند طابو (سند الملكية) وقد شجع هذا القانون على استصلاح الاراضي الموات حيث اعفى مستثمريها من رسم التسجيل ومنحهم سندات تملك لها بقيمة 3 قروش واعفاها من ضريبة العشر لمدة سنة او سنتين حسب طبيعتها ، وتشدد في تسجيل الاراضي بسندات طابو واشار بان الذين يستنكفون عن تسجيل اراضيهم تطرح بالمزاد العلني لتباع لغيرهم ، وقد توخى هذا القانون الدقة عند تعيين حدود الارض أكثر من اهتمامه بمساحتها .

وقد اوكلت الدولة العثمانية امر تنفيذ هذا القانون الى المتصرفين في الالوية الذين شكلوا بدورهم لجانا تقوم بتسجيل الملكية ، فكانت تلك اللجان عند ممارستها لعملها تلجأ الى المخاتير في القرى وتطلب منهم لوائح (قوائم) بأسماء الملاك في قراهم ولم تكتف اللجان بذلك بل كانت تصطحب معها المختار الى موقع الارض المراد مسحها حيث يبدأ كل عضو منهم في وضع تقدير لمساحتها فاذا اتفق جميع الاعضاء على مقدار معين لمساحتها اعتمدوا ذلك التقدير ، وفي حالة الاختلاف كانوا يعمدون لقياسها لمعرفة مساحتها مستخدمين في ذلك وسائل القياس القديمة كالحبل والعد بالخطوات ، وهذا العمل كان يفسح المجال امام المتلاعبين في الحدود ،زد على ذلك تاثير المخاتير وشيوخ القرى واصحاب النفوذ على اعضاء اللجنة حيث كانوا يعينون حدود اراضيهم ومساحتها كما يريدون ، وتبعا لذلك فقد سجل قسم كبير من اراضي القرى باسماء عدد من اصحاب الجاه والسلطان في المدن ، يضاف الى ذلك عدم الاستقرار وظلم الملتزمين في جمع الضرائب مما كان يدفع بالفلاحين الى تسجيل اراضيهم باسماء الاسر صاحبة الجاه والسلطان في المدن لتحميهم من الضرائب ، وكانوا يقدمون لها مقابل ذلك جزءا من المحصول سنويا مقابل استمرارهم في العمل بارضهم والعيش عليها (15) .

■ ✻ ■

بعد هذا العرض السريع لانواع الارض وملكيتها في العهد العثماني بوجه عام ، لابد لنا ان ندلف الى فلسطين لنقف على كيفية ملكية الاراضي بها خلال العهدين العثماني والانتداب البريطاني الذي خيم عليها زهاء ثلاثين سنة .

نظام حيازة الاراضي في فلسطين في نهاية العهد العثماني وإبان عهد الانتداب البريطاني

كانت ملكية الاراضي الفلسطينية حتى عام 1918 موزعة كالتالي(16) :

1 – اراضي مسجلة باسم الدولة (أراضي أميرية) وكانت تقدر مساحتها بـ 12000000 دونم وكانت تشكل نسبة 9ر42٪ من مجموع الاراضي الفلسطينية .

2 – اراضي مسجلة باسم الملاك العرب وقدرت مساحتها بـ 13673032 دونم ونسبتها 52٪ من المجموع العام للاراضي الفلسطينية.

3 – اراضي مسجلة باسم اليهود وبلغت مساحتها نحو 650000 دونم بنسبة قدرها 25٪ .

4 – اراضي مسجلة على أنها أنهار وبحيرات قدرت مساحتها بـ 704000 دونم بنسبة قدرها 27٪ وتشمل مساحة البحر الميت وبحيرة الحولة وبحيرة طبرية وبعض الانهار الداخلية .

1 – الاراضي الاميرية (أراضي الدولة) :

لقد ساعد قانون الطابو وتسجيل الاراضي العثماني سالف الذكر الدولة العثمانية على أن تجمع بيدها ملكية واسعة من أراضي فلسطين وذلك من جراء مصادرتها للاراضي المتروكة والتي تخص صغار الملاك والبدو لتركها بدون استثمار لمدة ثلاث سنوت متتالية أو بضمها للاراضي التي يعجز مالكوها عن تسجيلها باسمائهم لعدم قدرتهم على دفع قيمة التسجيل (17) ، وكذلك الاراضي التي تركها مالكوها هربا من الجندية والضرائب بدون تسجيل لان القرويين قد فهموا قانون الاراضي فهما خاطئا اذ اعتقدوا أنه خدعة من قبل الدولة العثمانية قصد بها معرفة الاشخاص من أجل استدعائهم للجندية ، وذلك لان سجلات الاراضي كانت المصدر الوحيد انذاك لمعرفة السكان فتهربوا منه اما بتسجيل اراضيهم باسماء وهمية او باسماء اناس قضوا نحبهم منذ زمن او باسماء الاسر صاحبة النفوذ في فلسطين(18) هذا عدا الاراضي التي أشترتها الحكومة العثمانية والواقعة بالقرب من البحر الميت ، كما أكدت ايضا الدولة العثمانية ملكية الاراضي السلطانية وهي الاراضي التي اغتصبها رجال السلطان عبدالحميد من اصحابها سكان غور بيسان والبالغة مساحتها حوالي 500000 دونما وسجلوها باسم السلطان الذي افرد لها بدوره ادارة خاصة اطلق عليها أسم (الادارة السنية) وهي الادارة التي أوكل اليها استغلال تلك الاراضي لصالح السلطان « 19 » وبعد خلع السلطان عبد الحميد عام 1909 نقلت ملكية هذه الاراضي للخزانة العامة وعرفت باسم (الاراضي المدورة) وبعد أن تسلمت جمعية الاتحاد والترقي وهي التي تشكل في حقيقة الامر تحالفا صهيونيا تركيا حيث كان ثلاثة من أعضائها « 20 » صهاينة مقاليد الامور في الدولة العثمانية طمع الصهاينة في تلك الاراضي وتقدموا لشرائها متسترين وراء أسم مستعار لشركة عرفت باسم شركة الاصفر ، وتمهيدا لانتقال تلك الاراضي للصهاينة تدريجيا فقد عقدت الحكومة

العثمانية معهم عقد مقاولة لاستصلاح الجزء غير المستصلح من الاراضي المدورة واستغلالها لمدة ـ 70 ـ عاما « 21 » وأدرك الفلاحون الفلسطينيون العاملون على هذه الارض ما يجول بخاطر الدولة العثمانية تجاه هذه الارض وتنبهوا لخطورة الخطوة المزمع الاقدام عليها من قبل الدولة فعاجلوا باطلاق صرخات الاستنكار بواسطة البرقيات الاحتجاجية التي بعثوا بها للحكومة العثمانية معبرين فيها عن سخطهم لاقدامها على هذه الخطوه مذكرين اياها بان تلك الاراضي المراد اسنادها لشركة الاصفر ما هي الا ارضهم هم اغتصبها منهم السلطان العثماني المخلوع(22) وطالبوا الحكومة العثمانية بأرجاعها اليهم وان تراعي احقيتهم فيها،وان كانت عازمة على بيعها فعليها أن تقسمها الى قطع صغيرة حتى يتسنى لهم شراؤها مجزأة لانهم لايملكون المال الكافي لشرائها صفقه كاملة وامام اصرار هؤلاء الفلاحين على مطالبهم وحقهم في اعادة أرضهم ، لم تتمالك الدولة العمانية سوى العدول عن اتفاقها سالف الذكر مع شركة الاصفر .

ولم تكن الاراضي المدورة هي الوحيدة من أرض فلسطين التي طمع الصهاينة بها فقد طمعوا ايضا في أراضي السر الواقعة على الحدود المصرية الفلسطينية والبالغة مساحتها نحو 32000 دونما وكانت من ضمن الاراضي المتروكة وكانت قبيلة العزازمة أستصلحت قسما منها ، كما أستصلحت قبيلة الترابين الجزء الاخر وتنازعت القبيلتان على ملكيتها ، وتدخلت الدولة العثمانية لحسم الخلاف ولازلة أسباب التوتر بين القبيلتين ، وأستولت على الارض المذكورة وأعلنت عن بيعها وتقدم الصهاينة لشرائها ودفعوا لمتصرف القضاء (جودت بك) انذاك رشوة حوالي 6500 ليرة عثمانية من أجل الاسراع بعملية البيع ولكن سهامهم طاشت هذه المرة أيضا وفاتت عليهم الفرصة حيث أتفقت القبيلتان فيما بينهما وحسما الخلاف الناشب بينهما بسبب الارض المذكورة ولم يتركا بعد ذلك مبررا للحكومة العثمانية في الاستمرار في أتمام عملية البيع مما دفع بها بالتالي لاعلان عدولها عن البيع ، « 23 » ولكن تراجع الحكومة العثمانية عن بيع الارض سالفة الذكر للصهاينة لايعني عدم وقوفها في تلك الفترة الى جانبهم ومساعدتهم للوصول الى الاراضي التي يريدونها ، فقد تمكن الصهاينة بمساعدة متصرف طبرية (شاكر ارطغرل) من أنشاء أربع مستوطنات على الاراضي الاميرية الواقعة بالقرب من طبرية وتلك المستوطنات الاربع هي (دبس ، كرك ، الطبارة ، وأم الجونة) وضموا اليهم أيضا حوالي 24000 ذراع من الاراضي الاميرية الواقعة بالقرب من طبرية ،و بالاضافة الى ذلك فقد مارس متصرف قضاء طبرية ضغطا على الفلاحين العرب المقيمين في منطقة طبرية وأجبرهم على التنازل عن ملكية 1100 دونم كانوا قد أشتروها من الاراضي المحلولة(24) ، كما وافقت الحكومة العثمانية الصهاينة على ضم نصيبها من الاراضي الواقعة ضمن منطقة حيفا والتي كانت تتقاسم ملكيتها مع سيدة صهيونية تدعى (كارمر) لاراضي هذه المراة وذلك بعد أن رفضت الحكومة طلبا كان قد تقدم به أحد المواطنين من عرب فلسطين لشراء نصيب الحكومة العثمانية من الارض المذكورة(25) وفي هذه الفترة أيضا حصل الصهاينة من الحكومة العثمانية على أمتياز تجفيف مستنقعي عتليت وكبارة في قضاء حيفا كما حصلوا بنفس الفترة على أذن يحق لهم بموجبه التنقيب على الآثار القديمة وأقامة متحف بالقدس(26) .

وهكذا يتضح كيف تمكن الصهاينة من أنشاب أظفارهم بالاراضي الاميرية الواقعة في فلسطين بمساعدة جمعية الاتحاد والترقي التي كانت تعطف عليهم وتساعدهم على تحقيق أحلامهم ، حتى أن البنك الزراعي العثماني الذي أنشىء بأموال جمعت من الفلاحين انفسهم مضافة الى الضرائب التي تجمع منهم ، وكان يمد الفلاحين بقروض على أجال طويلة ، سار على نهج الحكومة فكان يعلن بين الحين والاخر عن بيع أراضي الفلاحين الذين يعجزون عن تسديد ما عليهم من قروض له بالمزاد العلني ، وهذا ماحدث على سبيل المثال مع عرب الوحيدات الذين كانوا يملكون أراض المخيزن وقد دفعتهم الحاجة الى أن يقترضوا من البنك المذكور،ولما عجزوا عن تسديد ما عليهم من قروض في الوقت المحدد لم يكن من البنك الا أن أعلن عن بيع اراضيهم لسداد دينه وتهافت الصهاينة على شرائها مما دفع أصحابها الى الاستدانة من مكان اخر وتسديد القرض قبل ان يشرع في عملية البيع(27).

وقد ورثت حكومة الانتداب البريطاني ملكية الاراضي العثمانية في فلسطين اثر الحرب العالمية الاولى وانحسار الحكم العثماني عن البلاد العربية بما فيها فلسطين وذلك بموجب المعاهدة التي وقعتها بريطانية مع تركيا قبل توقيعها معاهدة الصلح بينهما وقد نصت تلك المعاهدة على أن يتمتع المندوب السامي في فلسطين بجميع الحقوق في الاراضي العربية على اعتبار كونه أمينا عن حكومة فلسطين وخالفت بذلك المادة 60 من قانون معاهدة الصلح التي وقعتها مع تركيا عام 1925 والتي تنص على ان للدولة المنسلخة اراضيها عن الدولة العثمانية بمقتضى هذه المعاهدة الحق في امتلاك جميع ما فيها من الاموال والممتلكات العائدة للدولة العثمانية دون دفع قيمتها ، وبموجب هذه الاتفاقية فان الاراضي العربية بما فيها الاراضي الفلسطينية التي كانت للدولة العثمانية تعود الى اصحابها ، بمعنى ان ما في فلسطين من ممتلكات للدولة العثمانية تعود لاصحابها الشرعيين من عرب فلسطين ، (28) ولكن حكومة الانتداب البريطاني عملت على العكس من ذلك فقد نهجت نهج جمعية الاتحاد والترقي وهي في سدة الحكم من تمكين الصهاينة من ارض فلسطين حيث منحتهم نحو 200000 دونم من اراضي مرج ابن عامر التي تعتبر من اخصب الاراضي الفلسطينية على الاطلاق وقد ترتب على هذا الاجراء طرد 900 اسرة فلسطينية من املاكها وتسليم تلك الاملاك للصهاينة ، « 29 » وقد منحت حكومة الانتداب الصهاينة ايضا حوالي 175000 دونم من الكبارة وعتليت وقيسارية ، عدا المساحات الشاسعة التي وهبتها الحكومة المذكورة للصهاينة من الاراضي الاميرية ، وذلك من اجل اقامة مشاريعهم الصناعية عليها حتى تستوعب المزيد من المهاجرين الصهاينة القادمين الى فلسطين فشركة البوتاس الصهيونية مثلا حصلت على نحو 74987(30) دونم ، وشركة الكهرباء (مشروع روتنبرج) على 200000 دونم منها 18900 دونم شراء بمبلغ زهيد والباقي تقدمة من قبل حكومة الانتداب التي كانت سخية من املاك غيرها .

وقصارى القول ان حكومة الانتداب قد منحت الصهاينة في الفترة الممتدة بين 1920 ـ 1946 نحو 18000 مكتار(31) ، من أجود الاراضي الاميرية في فلسطين وباعت لهم باسعار رمزية ما مساحته 264000 دونم وحتى تغطي عملية البيع والتسرب هذه كانت تلجا بين الحين والاخر الى الاعلان عن عزمها عن بيع جزء من الاراضي الاميرية في المراد العلني،وفي الواقع تكون قد باعت الاراضي المعلن عنها مسبقا للصهاينة ، وقد ظهر هذا واضحا عام 1925 عندما اعلنت حكومة الانتداب عن بيع الاراضي الاميرية الواقعة بين غزة وبئر السبع فتقدم الاهالي لشرائها ولكنهم وجدوها قد بيعت للصهاينة قبل الاعلان عنها(32) ، وبشرائها تمكن الصهاينة من التواجد في تلك المنطقة التي لم يكن لهم فيها قبل ذلك موضع قدم وبنفس الاسلوب اشترى الصهاينة من الحكومة حوالي 22000 دونم في منطقة حيفا في الوقت الذي بدات فيه الحكومة ببناء ميناء حيفا(33) ، ولا يخفى مقدار الفائدة التي حققها الصهاينة من شرائهم لتلك الاراضي من الناحيتين الاستراتيجية

والاقتصادية .

ولم ينحصر دور حكومة الانتداب البريطاني على بيع الاراضي الفلسطينية للصهاينة او وهبها مساحات واسعة من الاراضي لهم ، بل اقترفت ما هو ابشع من ذلك اذ استخدمت القوة في اخراج الفلاحين العرب العاملين في الارض ويعتبر دورها هذا أخطر من الدور الذي اقدمت عليه الحكومة العثمانية أبان حكم جمعية الاتحاد والترقي من قبل التي سحبت الارض من الفلاحين الذين كانوا يعجزون عن تسديد ما عليهم من ديون ولكنها ابقتهم يعملون عليها ويعيشون منها ، وكان الفلاحون الذين يفقدون ارضهم تخرجهم قوات الانتداب منها بالقوة فيهربون على وجوههم ولا يجدون ما يحتمون به مما أوجد مشكلة المزارعين الذين لا أرض لهم ، وكانت هذه الفئة فريسة للبطالة والتشريد ، فالفلاح الذي يفقد أرضه كان يذهب الى المدينة ليبحث عن عمل له هناك ، ويعد هذا الانتقال خطرا اساسيا لانه يعني انتقالا من وضع الفلاح الى وضع العامل ، وهذا يعني تحطيم عملية الالتحام بالارض وهو العامل الحاسم في الابقاء على الكيان البشري لاي مجتمع سكاني ، والى جانب ذلك يعتبر هذا الانتقال خطرا اقتصاديا لان حظ هذه الفئة في المدينة لم يكن باحسن منه في الريف حيث تفشت البطالة بين صفوفهم هناك وتحولوا الى جماعات من المشردين والشحاذين ، ولا يخفى ما لهذه الفئة من اخطار اجتماعية سيما وان حكومة الانتداب لم تعمل على ايجاد عمل لهم بعد خلعهم من أرضهم مما ساعد على انحدارهم اقتصاديا واجتماعيا(34) .

2 ـ الاراضي المسجلة باسم الملاك العرب

كانت تتقاسم ملكيتها عدة فئات منها :

1 ـ الاسر الاقطاعية الفلسطينية

2 ـ الاسر الاقطاعية غير الفلسطينية

3 ـ اراضي الوقف بنوعيه الاسلامي والمسيحي ، بالاضافة الى الملكيات الاخرى الصغيرة والمتقسمة منها والواقعة ضمن الاراضي المشاع .

1 ـ ملكية الاسر الاقطاعية الفلسطينية :

لقد ساعد قانون الاراضي العثماني سالف الذكر على تجميع الاراضي في أيدى كبار الملاك لان نتائجه المباشرة كانت كالتالي :

أ ـ مصادرة الاراضي المتروكة ، التي كانت تخص صغار الملاك وقبائل البدو وذلك لعدم قدرتهم على زراعتها ثلاث سنوات متتالية وبيعها بالتالي لكبار الملاك .

ب ـ امتناع بعض الفئات كملاك الوسط وصغار الملاك وقبائل البدو عن تسجيل اراضيهم باسمائهم لانهم لا يملكون رسوم تسجيل ودفع الضرائب السنوية المفروضة على اراضيهم مما دفع الحكومة العثمانية بالتالي للاستيلاء على هذه الاراضي وبيعها بالمزاد العلني وباثمان زهيدة فكانت بالضرورة من نصيب كبار الملاك لانهم وحدهم الذين يملكون انذاك المبالغ الجاهزة لدفع ثمن الاراضي دفعة واحدة(35) ، ونتيجة لذلك اتسعت املاك الاسر الاقطاعية في فلسطين وكانت تملك قرى بكاملها ، فعائلة عبدالهادي مثلا كانت تملك 17 قرية ، وعائلة الجيوسي كانت تملك 24 قرية ، واما عائلة البرغوثي فقد كانت تملك 39 قرية ، وقد قدرت املاك عائلة عبدالهادي في جنين ونابلس بحوالي 60000 دونم ، وعائلة الحسيني بـ 50000 دونم ، وعائلة التاجي في الرملة بنحو 50000 دونم ، واما املاك عائلة الشوا في غزة فقد كانت تزيد عن 150000 دونم وقد ملكت عائلات الفصين والفاهوم وابو خضر والطبري وغيرهم ملكيات واسعة من الاراضي الفلسطينية ، ويوضح الجدول التالي عدد كبار الملاك ومساحات الاراضي التي ملكوها في اقضية فلسطين المختلفة حتى عام 1909(36)

القضاء	عدد الملاك	المساحة بالدونم
القدس ـ الخليل	26	240000
يافا	45	162000
نابلس ـ طولكوم	5	121000
جنين	6	114000
حيفا	15	141000
الناصرة	8	123000
عكا	5	157000
طبرية	6	73000
المجموع	116	1131000

يتضح من الجدول السابق بان 116 مالكا قد ملكوا ما مجموعه 1131000 دونم من الارض الفلسطينية واذا استثنينا مساحة المسطحات المائية البالغة مساحتها 704000 دونم ، من مجموع الاراضي الفلسطينية العامة يكون هؤلاء الملاك قد حازوا ما نسبته 5ر4٪ من مساحة فلسطين العامة و 3ر8٪ من مجموع الاراضي المسجلة باسم الملاك العرب في فلسطين(37) .

وقد كانت الاسر الاقطاعية تدير أراضيها من المدن ولا علاقة لها بها سوى الملكية وذلك لانصراف ابنائها للعمل باعمال اخرى بعيدة عن العمل بالارض ، ونتيجة لتدفق الهجرة الصهيونية على فلسطين ارتفع ثمن الارض وأمام أرتفاع الاسعار هذا لم تتمالك تلك الاسر سوى الانصياع لاغراء المال ، فباعت قسما من أرضها للصهاينة بدون واعز ديني او قومي أو أية بصيرة لمستقبل البلاد ، فالارض التي تنتقل ملكيتها للصهاينة لا تعود للعرب ثانية ومن هذه الاسر التي باعت أرضها للصهاينة عائلة عبدالهادي ومصطفى الخليل اللتان باعتا أراضي كركور وبيدوس للصهاينة بواسطة السمسار الصهيوني اهارون ايزنبرك ، كما باعت عائلة عبدالهادي اراضي قرية زرعين الواقعة بالقرب من جنين للصهاينة ، وكذلك باع راغب النشاشيبي حوالي500000 ذراع من أرضه للصهاينة ، وتبعه عبد الرحمن التاجي الذي باع كافة اراضيه للصهاينة بحجة عزمه على شراء اراض زراعية في القطر المصري ، وباع أيضا خليل البطة 5000 دونم من اراضيه الواقعة في قرية أجزم للصهاينة .

وهؤلاء الذين ظلوا سواء السبيل واغراهم بريق الذهب الصهيوني لم ينجوا من حكم الشعب عليهم بالاعدام فقد نفذ الشعب الفلسطيني حكم الاعدام في كل من باع أرضه او سمسر لبيعها ولم يكد ينج من هذا الحكم أحد الا من أتخذ بلدا غير فلسطين مسكنا له ، ولمنع تسرب الاراضي العربية ليد الصهاينةعقد علماء فلسطين مؤتمرا لهم في 25 يناير عام 1935 أصدروا خلاله فتوى بتحريم بيع الاراضي للصهاينة سواء أكان ذلك بطريق مباشر او غير مباشر واعتبار البائع والسمسار خارجين عن الدين ويحرم دفنهما في مقابر المسلمين(38) .

ملكية الاسر الاقطاعية غير الفلسطينية :

كما اسلفنا فقد دفع قانون الاراضي سالف الذكر ونظام الالتزام

في جمع الضرائب من الفلاحين بالاخرين الى الالتجاء للعائلات صاحبة النفوذ في البلاد هربا من الجندية والضرائب ، ومقابل ذلك فقد سجلوا اراضيهم باسماء تلك الاسر ، واستمروا في العيش عليها مقابل ان يقدموا للاسر الحامية خمس المحصول وقد استغلت تلك الاسر التي كانت في أغلبها من ملتزمي الضرائب وكبار التجار ظروف الفلاحين هذه وسجلوا مساحات واسعة من اراضي فلسطين باسمائهم وهذا ما فعلته عائلة سرسق اللبنانية حيث سجلت مساحات واسعة من مرج ابن عامر باسمائها ، ولم تكن هذه هي الطريقة الوحيدة التي سلكتها تلك الاسر للوصول الى الاراضي في فلسطين بل ملكت مساحات واسعة عن طريق الشراء حيث كانت الدولة العثمانية تعلن بين الفترة والاخرى عن بيع القرى التي تستغرق في دين الاعشار ويعجز أصحابها عن تسديد ما عليهم من ضرائب بالمزاد العلني وكانت الدولة العثمانية تشترط عند بيعها للاراضي المعلن عنها ان تكون القطعة كاملة غير مجزاءة ، ونتيجة لذلك لم يقدم على شرائها سوى الاسر الغنية لانها وحدها القادرة على الدفع الكامل(39) .

وبهذه الطريقة تمكنت عائلة سرسق عام 1869 من شراء قرى «جنجار، العفولة ، جبانا ، الفولة ، خنفيس ، تل الشمام ، تل الثور ، معلول ، سمونة ، كفرتا ، جيدا ، أم العمد ، طبعون ، قصقص ، الشيخ بريك » كما تمكنت عام 1872 من شراء صفقة اخرى ضمت قرى « المجدل ، الهريج، الحارثية والباجور » واشترت ايضا عائلة الخوري البيروتية من الدولة العثمانية أراضي قرية الخريبة الواقعة في جبل الكرمل(40)،واما عائلة سلام اللبنانية فقد تمكنت عام 1914 من الحصول على امتياز من الدولة العثمانية يبيح لها تجفيف المستنقعات المحيطة ببحيرة الحولة واستثمار أراضيها(41) .

وبهذه الطريقة استطاعت تلك الاسر اللبنانية من الاستحواذ على مساحات واسعة من الاراضي الفلسطينية وخصوصا الاراضي الواقعة شمال فلسطين لان في ذلك الوقت كانت شمال فلسطين حسب التقسيمات الادارية العثمانية خاضعة لولاية صيدا اللبنانية ، ومن هنا تغلغلت الاسر اللبنانية في الاراضي الفلسطينية من ناحية ، ومن ناحية اخرى لم تكن الحدود الاقليمية المعروفة اليوم فواصل بين الولايات العثمانية انذاك وخصوصا الولايات السامية منها وبما أن تلك الاسر حصلت على ما حصلت عليه من أرض فلسطين بموجب الصفقات التجارية سالفة الذكر ، فقد تنازلت عنها بموجب صفقات تجارية ولكن هذه المرة لاعداء الامة العربية ، أقصد الصهاينة ، ومكنتهم من خلال صفقاتها من انشاب أظفارهم بالارض الفلسطينية ، فعائلة سرسق مثلا باعت أراضي الفولة وما تابعها من أراضي قرى نورس وجنجار ومعلول للصهاينة بموجب صفقة تجارية تمت بينهم عام 1910(42) ، ولم تكتف بذلك بل اتبعتها بصفقة اخرى تمت بينها وبين الصهاينة ايضا في الفترة الممتدة ما بين عامي (1921 – 1925) باعت بموجبها للصهاينة ما تبقى لها من ممتلكات في سهل مرج ابن عامر الذي يعتبر اخصب اراضي فلسطين وقد بلغت مساحة تلك الصفقة نحو 200000 دونم كانت تقيم عليها نحو 22 قرية عربية فلسطينية تعيش فيها نحو 1746 اسرة تضم 8730 شخصا ، قد شتتوا نتيجة لذلك وحل الصهاينة مكانهم واقاموا على انقاض القرى العربية مستوطنات صهيونية لهم بلغت انذاك نحو 65 مستوطنة ، ولهذه المستوطنات اهمية خاصة اذ انها عملت على عزل المنطقتين الجليليتين الشمالية والجنوبية عن بعضهما وعملت ايضا على عزل مدن الخليل وحيفا والناصرة وعكا وطبرية وصفد عن القدس في الوسط الساحلي(43) ، وتمادت هذه العائلة في بغيها وتحديها للشعور القومي الفلسطيني ووقفت الى جانب الصهاينة بان باعت لهم ما تبقى لها من املاك في مدينة حيفا بمبلغ قدره 30 الف جنيه فلسطيني(44) .

واما عائلة التويني اللبنانية ايضا فلم تكن اكثر حرصا من سابقتها على الاراضي الفلسطينية بل كانت لا تقل عنها تواطئا مع الصهاينة حيث باعت لهم ما لها من املاك في مرج ابن عامر وكذلك املاكها الممتدة على الساحل الفلسطيني بين عكا وحيفا وتضم قرى (الدار البيضاء ، وانشراح ، ونهاريا ، واراضي قرية حيدر)(45) .

وكذلك باع ال تيان اراضي وادي الحوارث والبالغة مساحته 30826 دونم للصهاينة عام 1929(46) واهمية هذا الوادي بالنسبة للصهاينة تكمن بموقعه المتوسط بين مستوطنتي نتانيا والخضير الصهيونيتين وخطره عليهما ، وكان يقيم به عرب سموا تبعا له بعرب وادي الحوارث ويعودون بنسبهم الى قبيلة طيء العربية ، وقد احتج سكان هذا الوادي لدى حكومة الانتداب البريطاني على بيع واديهم للصهاينة سيما وانهم يملكون من ارضه ما يزيد عن 6000 دونم ، ولكن الحكومة لم تعرهم اذنا صاغية وهي التي جاءت لتثبيت اقدام الصهاينة في فلسطين وتحويلها الى وطن قومي لهم فكيف تنصف خصومهم في ذلك ، وقررت اجلاء عرب الوادي عن ارضهم بالقوة وتم ذلك في 15 يونيو 1933 بحيث ارسلت لهم قوة بوليسية داهمتهم في مضاربهم وقامت باخراج اثاثهم ومتاعهم بين صياح النسوة وعويلهن وبكاء الاطفال خارج حدود الوادي ، وسلمت ارض الوادي للصهاينة الذين قاموا بدورهم بتسييجها بالاسلاك الشائكة تحت حراسة البوليس البريطاني ، وبهذا اسدل الستار على مأساة عرب وادي الحوارث البالغ عددهم انذاك نحو 2400 نسمة ، مع مواشيهم البالغ عددها نحو 4000 رأس بعد ان سقط الكثير منهم في الدفاع عن ارضهم والتشبث بها(47) ، وذلك على مرأى ومسمع من عائلة تيان صاحبة قرار البيع للصهاينة .

وكذلك فعل آل الماريني اللبنانيون حيث باعوا اراضي مدينة صفد للصهاينة وكذلك باع آل يوسف اللبنانيون اراضيهم للصهاينة والتي تشمل قرى (البطيحة ، الدكة ، تل ابن عود ، ام عجاج ، جبلة ، حسينية كنف التحتا ، كنف الفوقا ، كفرى ، دب ، سعدية ، الرشيد ، سبيلي ، الشقيرية ، زينة ، خوخة ، شفيف ، جدبا خسفية ، ام الدنانير ، المسفورة)(48) .

واما عائلة الخوري اللبنانية ايضا فقد باعوا للصهاينة اراضي قرية الخريبة البالغة مساحتها نحو 3850 دونم : وحذت عائلة قباني حذوهم حيث باعت هي الاخرى اراضيها الواقعة بالقرب من طولكرم للصهاينة عام 1929 والتي عرفت بوادي القباني وتبلغ مساحتها نحو 16000 دونم(49) وكانت تقيم عليها نحو 150 عائلة عربية فلسطينية(50) ، وباع آل شمعة والقوتلي أراضي المنشية للصهاينة عام 1925 والتي قدرت مساحتها بعشرات الالاف من الدونمات(51) ، واما ال سلام فقد تنازلوا للصهاينة عن امتياز تجفيف الحولة سالف الذكر الذي حصلوا عليه من الحكومة العثمانية ابان حكمها للبلاد ، وبعملهم هذا ثبتوا اقدام الصهاينة بمنطقة الجليل الشرقي(52) ، ولم تسلم الاراضي الفلسطينية من التآمر عليها وعلى عروبتها حتى من النساء اللبنانيات حيث اقدمت مدام عمران اللبنانية على بيع أراضيها التي آلت اليها عن طريق الارث والواقعة في غور بيسان البالغة مساحتها نحو 3500 دونم للصهاينة عام 1931(53) .

ومما هو جدير بالذكر ان املاك الاسر اللبنانية سالفة الذكر تتركز

في شمال فلسطين ويطلق عليها مصطلح الجليل الاعلى ، وهو ما تسعى سلطات العدو الصهيوني في هذه الايام جاهدة من أجل تهويده على حساب تبديد الوجود العربي فيه ولا يعتبر مشروع التهويد هذا كسبا استيطانيا فحسب بل يعتبر مخططا لاقامة مواقع أمنية ، لتلافي اي خطر يمس الوجود الصهيوني ، وقد اختارت تلك السلطات اراضي قبيلتي السواعد والنعيم كبداية لاعمالها وتقطن القبيلتان في قرى نحف والرامة ودير حنا وسخنين في الجليل ، فدمرت مساكنهم على أمل ان يهجروا ارضهم ولكنهم تمسكوا بها واقاموا الخيام على انقاض بيوتهم واستمروا في العيش في نفس المنطقة ، وقد اشتدت معارضتهم لمشروع التهويد هذا خصوصا بعد ما عرضت عليهم سلطات الاحتلال الصهيوني مبالغ كتعويضات عن اراضيهم ومبانيهم ، ولامتصاص نقمة الاهالي اقامت سلطات الاحتلال عام 1965 على الطريق الرئيسي بين حيفا والناصرة قرية الى جانب طبعون اطلق عليها أسم بسمة طبعون لاسكان عرب الزبيدات والسعدية والحلف ، واقامت قرية اخرى بالقرب من شفا عمرو في بئر المكسور لاسكان عرب الحجيرات ولكن العرب رفضوا اخذ التعويض عن ارضهم لا بل تمسك المهجرون منهم بالعودة الى قراهم ورفضوا السكن في تلك القرى التي اقامتها سلطات الاحتلال وفضلوا السكن في بيوت الزينكو على العيش فيها . الا أن رد سلطات الاحتلال الصهيوني عليهم مزيدا من التعنت في أصرارها على التهويد ونشرت في جريدتها الرسمية الصادرة يوم 19 أذار مارس 1976 قرارها القاضي بمصادرة الاراضي العربية في الجليل ، (54) فقاوم عرب الارض المحتلة هذا القرار في الانتفاضة التي قامت في الارض المحتلة وعرفت بيوم الارض وكان ذلك في 30 مارس 1976 وشملت هذه الانتفاضة جميع الاراضي المحتلة فردت عليهم حكومة الاحتلال الصهيوني بالهجمة العسكرية الشرسة على قريتي باقة الغربية وجت وسقط نتيجة لذلك العديد من الشهداء في الدفاع عن اراضيهم (55) . وهذه الحادثة تذكرنا بحادثة مشابهة وكان التاريخ فيها يعيد نفسه ، حيث مارست قبلها حكومة الانتداب البريطاني اخراج عرب وادي الحوارث بالقوة من اراضيهم وبنت لهم بيوتا في أرض تل الشوك الواقعة بالقرب من بيسان ، ولكن عرب الوادي تمسكوا بارضهم واصروا على عدم مغادرتها حتى أقدمت الحكومة على حرق منازلهم بالبنزين ، وداهمتهم بقوة بوليسية وتحدوا عساكرها بصدورهم لكونهم عزل من السلاح فقامت قوة البوليس التي ارسلتها الحكومة المذكورة باخراجهم من ارضهم بالقوة هم واثاثهم ومتاعهم خارج الوادي بين صياح النسوة وعويل الاطفال وسلمت اراضي الوادي رسميا للصهاينة وقد ضرب البدو من سكان الوادي خيامهم على مقربة من الوادي الذي ضرب الصهاينة حوله سياجا من الاسلاك الشائكة كما اسلفنا تحت مظلة الحراب البريطانية وتشبثوا بارضهم التي تعني حياتهم .

وهكذا تستمر احداث التاريخ فكما تشبث أهلنا في السابق بالبقاء بارضهم يتشبثون بها الان لان خروجهم منها يعني انهاء حياتهم .

3 – اراضي الوقف

كانت اراضي الوقف في فلسطين كغيرها من بلاد الشام نوعين هما :

1 – الاوقاف العامة : هي أملاك الدولة التي تستثمر ويرصد ريعها لصالح الخزينة ولصالح الجيش ، وقد اوقف كل من السلاطين سليم الثالث (1789 – 1807) ومحمود الثاني (1808 – 1839) الاقطاعات المنحلة وذلك لصالح انشاء الجيش العثماني الجديد .

2 – الاوقاف الخيرية : هي الاوقاف التي أوقفها السلاطين العثمانيون وبعض ولاة الشام وبعض المسلمين من أجل الانفاق منها على نواح خيرية ، وكانت على انواع متعددة منها العقارات والاراضي الزراعية وغيرها وفي كثير من الاحيان كان الدافع للوقف يعود لتهرب الملاك من رسوم التسجيل والضرائب السنوية المفروضة على الارض وذلك لان الاراضي الوقفية كانت معفاة من الضرائب أو لخوف موقفيها من مصادرة أملاكهم اذا ما غضبت عليهم السلطات « 56 » .

الاراضي المسجلة باسم اليهود

يعتبر موسى مونتفيوري Montefiore ابن التاجر اليهودي الايطالي الذي زار فلسطين عام 1824 أول من بدأ بالتفكير في شراء الاراضي لليهود في فلسطين وذلك بعد ان تقدم لابراهيم باشا « 57 » ابن محمد علي الذي احتل القدس وسائر فلسطين عام 1831 وطلب منه ان يؤجره قطعة من ارض فلسطين تبلغ مساحتها 50 فدان لمدة 50 سنة على ان يمارس اليهود فيها الحرث والزرع والبيع والشراء ولكن محمد علي رفض طلبه في كتاب ارسله الى متسلم القدس ، وقد اتخذ محمد علي هذا القرار بناءاً على معارضة أهل البلاد لمشروع مونتفيوري سالف الذكر ، ولكن رفض محمد علي هذا لم يثن مونتفيوري عن طلبه فقد حصل على فرمان من السلطان العثماني عبد الحميد (1839 – 1861) عام 1854 ، تمكن بموجبه من شراء قطعة ارض بالقرب من القدس أسمها (يمين موشة) وكانت اول قطعة ارض يمتلكها اليهود في المدينة المقدسة واقيم عليها حي يهودي لايزال يحمل اسم مونتفيوري حيث عرف باسم حي (مونتفيوري) « 58 » .

وفي عام 1869 صدر قانون عثماني سمح بموجبه للاجانب بالتملك في جميع انحاء الدولة العثمانية باستثناء الحجاز ، بالاضافة لذلك فقد سنت جمعية الاتحاد والترقي التي تولت الحكم بعد الانقلاب الذي اطاح بالسلطان عبد الحميد الثاني قانونا اخر يجيز للجمعيات ان تتملك في فلسطين واتبعته بقانون آخر اجازت بموجبه بيع المزارع السلطانية بالمزاد العلني .

ومن خلال القوانين سالفة الذكر تسلل الصهاينة الى ارض فلسطين فأسست جمعية الاليانس الفرنسية عام 1870 أول مدرسة زراعية صهيونية في فلسطين بالقرب من يافا عرفت باسم مكيفة – اسرائيل اقامتها على مساحة قدرها 2500 دونم ، كانت الحكومة العثمانية قد منحتها ليهودي فرنسي يدعى نيتر Netter وبعد ذلك نشط الصهاينة في تأسيس الشركات التي اخذت على عاتقها شراء الارض في فلسطين وخصوصا بعد ما بدأت افواجهم في التدفق على فلسطين وبلغ كل ما ملكوه من ارض فلسطين حتى نهاية الانتداب البريطاني نحو 2075000 دونم حصلوا عليها من عدة مصادر منها « 59 » .

650 الف دونم ملكوها من خلال العهد العثماني
300 الف دونم منحتها لهم حكومة الانتداب مجانا
200 الف دونم باعتها لهم حكومة الانتداب بثمن رمزي
75 الف دونم منحتها حكومة الانتداب مجانا لشركة البوتاس (مشروع البوتاس) التي انشاها الصهاينة على البحر الميت
64 الف دونم باعتها حكومة الانتداب لشركة البوتاس سالفة الذكر بثمن رمزي .
18 الف دونم منحتها حكومة الانتداب لشركة كهرباء فلسطين الصهيونية (مشروع روتنبرج) مجانا .

22 الف دونم باعتها حكومة الانتداب للصهاينة من اراضي الاوقاف
165 الف دونم باعتها أسرة سلام للصهاينة
39 الف دونم باعتها أسرة آل تيان للصهاينة
400 الف دونم باعتها أسرة آل سرسق
74 الف دونم باعتها أسرة التويني والقباني وغيرهم للصهاينة
2007 الف دونم يكون المجموع

فلو طرحنا هذا المجموع من مجمل ما ملكه الصهاينة لوجدنا ان ما اشتراه الصهاينة من عرب فلسطين لا يتعدى 68000 دونم هي مساحة محدودة اذا قيست بما ملكه الاجانب من مثيلاتها في الدول العربية المجاورة.

وقد توزعت ملكية الصهاينة في مناطق فلسطين فزادت في المناطق التي تكثر فيها اراضي أميرية وقلت في المناطق التي تخلوا منها الاراضي الاميرية ، « 60 » لان حكومة الانتداب لم تجد فيها ما تهبه للصهاينة ، فأعلى نسبة ملكوها كانت في منطقة يافا واقاموا ضاحية لهم هناك عرفت بتل أبيب تطورت مع الزمن الى ان أصبحت مدينة كاملة ، والنسبة الثانية كانت في منطقة طبرية حيث اتاح امتياز الحولة سالف الذكر حيازات ملكية واسعة من الاراضي وكذلك منطقة بيسان لكثرة الاراضي الاميرية فيها وخصوصا الاراضي التي كانت باسم السلطان العثماني المخلوع عبد الحميد الثاني ، وصادرتها جمعية الاتحاد والترقي بعد خلعه ، وقد ورثت حكومة الانتداب بدورها هذه الاراضي وقدمتها للصهاينة بكل سخاء .

حالة الزراعة والفلاح

تعتبر فلسطين كغيرها من المناطق العربية ، التي كانت خاضعة للحكم العثماني بلداً زراعياً ، الغالبية العظمى من اهلها عاملون بالزراعة باستثناء بعض المدن الساحلية والقدس حيث كان سكانها يعملون في التجارة الى جانب قيامهم ببعض الاعمال الحرفية الاخرى ، وقد قدرت الاراضي الصالحة للزراعة في فلسطين عام 1830 بنحو 12232000 دونم منها نحو 6857000 دونم تقريبا في الاودية والسهول والمروج و 5376000 دونم في الجبال(61) .

وقد تركز النشاط الزراعي في فلسطين في المناطق السهلية كالسهل الساحلي وسهل عكا ومرج ابن عامر وسهل الحولة ووادي الاردن وتقدر المساحة الكلية لهذه السهول بنحو 6000000 دونم وتنتشر فيها الزراعة المروية في الوقت الذي يتعذر فيه قيامها فوق التلال حيث تسود هناك زراعة اشجار الزيتون كما تنتشر زراعة القمح والشعير في بطون الاودية ، وبمعنى اجمالي تختلف الزراعة في فلسطين تبعا لاختلاف مناطقها الطبيعية حيث تؤثر التضاريس في المناخ فينتج عنها تفاوت في درجات الحرارة ففي منطقة الاغوار مثلا يبدأ الحر مبكرا ، ثم في السهول واخيرا في المناطق الجبلية وما تحتويه من سهول داخلية هذا الاختلاف الناتج عن اختلاف درجات الحرارة يؤثر في نضوج المحصول .

وقد تدرجت الرقعة الزراعية في فلسطين في الاتساع تبعا لزيادة السكان الطبيعية (زيادة عدد المواليد العرب سكان البلاد الاصليين) وغير الطبيعية (من جراء الهجرة الصهيونية) وقد ادى الاكتظاظ السكاني الى زيادة المساحة المروية حتى تستوعب وتجاري حاجة السكان من الانتاج الزراعي ففي عام 1895 كانت مساحة الاراضي المزروعة في فلسطين تقدر بنحو 2200000 دونم زادت الى 2656300 دونم عام 1930 ، ويبين الجدول التالي تطور المساحة المزروعة ونوع الحاصلات الزراعية في الفترة الممتدة ما بين 1931–1945 ، (المساحة بمئات الآلاف من الدنمات)(62).

نوع المحصول	1931	1935	1937	1939	1945	ماكانت عليه للعرب
حبوب	5475	6535	6266	5485	4368	4152
خضار	34	116	146	137	298	240
زراعة علفية	غير معروف	100	76	غير معروف	143	24
اشجار مثمرة	غير معروف	301	302	377	693	355
زيتون	غير معروف	374	535	600	600	593
حمضيات	125	298	300	300	244	127
بطيخ	121	127	166	122	126	120
تبغ	13	22	55	15	22	غير معروف
المجموع	5668	7972	7901	7007	6394	5710

وتبعا لزيادة المساحة المزروعة فقد زاد الانتاج ، ويوضح الجدول التالي تطور النتاج (الكمية بمئات الاطنان)(63)

نوع المحصول	1935	.937	1939	1945	ماكانت عليه للعرب
حبوب	2484	3130	2416	2099	1934
خضار	687	703	1203	2448	1891
زراعة علفية	غير معروف	753	1973		208
اشجار مثمرة	531	866	958	947	337
زيتون	450	472	352	795	783
بطيخ	688	1208	869	1428	1356
تبغ	10	24	5	8	غير معروف
حمضيات (بالصندوق)	73973	138933	152648	14737	غير معروف

حالة الفلاح الفلسطيني

الزراعة العربية

كانت الزراعة العمل الرئيسي لعرب فلسطين في العهدين العثماني والانتداب البريطاني وقد بلغ عدد العرب القاطنين في الريف الفلسطيني حسب احصاء حكومة الانتداب التي اجرته عام 1922 حوالي 477693 نسمة ، كانوا يشكلون 70٪ من مجموع السكان العرب انذاك « 64 » ، ويعود سبب ارتفاع نسبة سكان الريف العربي الى هذا الحد لنظام ملكية الاراضي الزراعية في فلسطين حيث كان قائما على الملكية الخاصة والملكية الحكومية التي كانت تعطي الحق للفلاحين في استغلال اراضي الدولة وقد ساعد هذا النظام على ابراز عنصر الفلاحين كقوة بشرية تتطور

بتطور وسائل الانتاج ، وكان الفلاحون في الريف يشكلون ثلاث وحدات اجتماعية هي الاسرة والعشيرة والقرية ، وكانت السمة الغالبة على هذه الوحدات كثرة عدد أفراد الاسرة الريفية والتصاقهم بالارض ، وتتكون العشيرة من مجموعة أسر تشكل الدعامة الاساسية المميزة للحياة الريفية في فلسطين واما القرية فقد كانت تمثل اكبر الوحدات الاجتماعية في الريف الفلسطيني .

وينسب الفلاح الفلسطيني الى القرية التي ينتمي اليها ، وكانت تتفق عادات الفلاحين مع المناطق التي جاءوا منها ، وكان يمكن معرفة القرية التي ينتمي اليها الفلاح من اللهجة التي يتكلمها(65) .

لقد قدرت المساحة التي ملكها عرب فلسطين حتى عام 1947 بنحو 6039436 دونما وكانت ملكية الاراضي العربية تتجمع آنذاك في حوزة 145 عائلة أي ان نسبة ملاك الاراضي العرب كانت 30٪ من مجموع العائلات العربية ، واذا استثنينا ما كان يملكه الاقطاعيون العرب من الاراضي العربية نجد ان ما كان في حوزة الفلاحين لايزيد عن 4227000 دونما ، وقد بلغ عدد العائلات العربية التي فقدت ارضها وهاجرت الى المدن نحو 20000 عائلة ، ويبقى بعد ذلك 126500 عائلة كانت تعتمد في معيشتها على 4227600 دونما ، ورغم ذلك لم تكن كلها خالصة للفلاحين اذ احتل الجيش البريطاني مساحات واسعة منها مما ادى الى تقليص رقعة الاراضي الزراعية التي كان يملكها الفلاحون العرب ، وما بقي من هذه الرقعة لم يكن كافيا ليؤمن حياة انسانية للفلاحين المعتمدين في حياتهم على الارض ، وقد قدرت المساحة المطلوبة لاعالة أي عائلة من الحمضيات مثلا 10 دونمات ومن الموز 10 دونمات ،و 70 دونم من المزارع، ومن الحبوب غير المخمنة 400 دونم ، ومن الاراضي الزراعية العامة 165 دونم ، ولو قسمنا المساحة الكلية للمزروعات العربية حسب التقديرات السابقة لوجدنا انها غير قادرة على اعالة جميع عائلات الفلاحين العرب المعتمدين عليها ، وهذا ما يؤكده الجدول التالي .

نوع المحصول	المساحة التي يملكها العرب بالدونم	معدل العائلات بالدونم	عدد العائلات المعالة
حمضيات	101900	10	1190
موز	1610	10	161
مزارع	755851	70	10787
حبوب	2737937	165	16593
حبوب مخمنة	640214	400	1577
			30308

يتضح مما تقدم بان ما يملكه الفلاحون من اراضي مزروعة لاتكفي الا لاعالة 30308 عائلة فقط من مجموع 126500 عائلة(66) ، تشكل مجموع عائلات الفلاحين العاملين بالارض ، وبذلك تظهر حياة الفاقة والشقاء التي كان يعيشها الفلاحون العرب ، ورغم ذلك فان حكومة الانتداب لم تكن ترحمهم بل كانت تطالبهم بتسديد ما عليهم من ضرائب باستمرار ، وكانت هذه الضرائب على عدة أنواع منها .

ضريبة الاعشار

ضريبة قديمة تساوي عشر الغلة ، وقد زاد عليها العثمانيون ابان حكمهم للبلاد العربية ما قيمته ٢٪ خصصوها للمصاريف الطارئة وللبنك الزراعي العثماني(67) ، وكثيرا ما كان الملتزمون يضيفون اليها مبالغ اخرى لارضاء جشعهم ، اولا ، وليعوضوا نقص المبالغ الناتج عن عدم تعرضهم لطلب مثل هذه الضريبة من كبار الملاك ، وقد كانت هذه الضريبة تؤخذ من مجموع ناتج الارض بما فيها النفقات المصروفة عليها ، وكانت تجمع في العهد العثماني عينا من الغلة ، اما في عهد حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين فكانت تجمع نقدا لا عينا ، ولا يخفى مقدار الاجحاف الذي لحق بالفلاح من جراء اتباع هذا الاسلوب خاصة وان السياسة التي كانت تسير عليها حكومة الانتداب في اغراق اسواق فلسطين بمحاصيل مشابهة لمحاصيل الفلاح وقت نضوج محصوله ، يضاف الى ذلك عدم السماح له بتصدير محصوله للخارج مما جعله مكبلا بالديون التي لم يكن يقوى على تسديدها(68) .

ضريبة المواشي :

كانت في بداية العهد العثماني تجمع عينا بمعدل عشر الناتج من الحيوانات الحية الا انها استبدلت في نهاية الحكم العثماني نقدا ، وكانت في البداية 2ر5٪ قرشا على كل رأس من الغنم والماعز من ابن سنة وما فوق ، وقد أخذت هذه الضريبة في الارتفاع حتى وصلت الى 20 قرشا على كل رأس من الابل والجاموس ، و8 قروش عن كل رأس من الضان والماعز(69) ، وقد ابقت حكومة الانتداب هذه الضريبة على ما كانت عليه في نهاية الحكم العثماني للبلاد .

ضريبة الويركو :

كانت هذه الضريبة تفرض على الاراضي الزراعية بنسبة 4 في الالف وكانت تفرض على المباني بشكل تصاعدي ، فالمساكن المعدة للسكن والتي كانت قيمتها تقل عن 20 الف جنيه تجبى منها بنسبة 5 في الالف ، وكانت هذه النسبة ترتفع في حالة زيادة المباني الى ان تصل الى 8 في الالف ، واما المباني المعدة للايجار فكانت هذه الضريبة عليها تصل الى 1٪ من قيمتها وقد زادتها الحكومة العثمانية علم 1900 الى 6٪ بحجة سد العجز المالي في الميزانية ، وقد زيدت هذه الضريبة على الاراضي عام 1912 بنسبة 5٪ لسد العجز المالي المصابة به الميزانية العثمانية ، وقد اضيف اليها 25٪ فيما بعد لانشاء الاسطول العثماني(70) . وقد استبدلت حكومة الانتداب هذه الضريبة عام 1928 بضريبة جديدة عرفت بضريبة الاملاك في المدن وكانت تجبيها في بداية الامر بنسبة 12٪ من قيمة الايجار وزادتها في 2 افريل 1942 الى 15٪(71) .

ضريبة العمال المكلفين :

عرفت في بداية عهدها بضريبة الكروسة لان الهدف منها كان تعبيد الطرق وتمهيدها وكانت تفرض ابان العهد العثماني على كل شخص يتراوح عمره ما بين 20 – 60 سنة ، وكان على المكلف ان يدفع 16 قرشا عن السنة او يعمل بتعبيد الطرق ثلاثة ايام متتالية ، وقد كانت الحكومة العثمانية تفرض هذه الضريبة على جميع الرعايا ولم تعف منها سوى المرضى والعساكر ، وقد استمرت حكومة الانتداب على نفس الاسلوب فكانت تسخر الفلاحين لنقل الحجارة من الجبال الى الطرق تحت طائلة الضرب المبرح وكانت تنتهز فرصة نضوج محاصيلهم لتسخرهم للقيام بهذا العمل حتى تسبب تلفا لمزروعاتهم(72) .

ضريبة المعارف :

كانت الحكومة العثمانية تجبي هذه الضريبة مع ضريبة الويركو بعد ان تزيد عليها 5٪ من القيمة واستمرت حكومة الانتداب تجبي هذه الضريبة بنفس الطريقة التي كانت تجبيها الحكومة العثمانية من قبل(73) .

ضريبة البيعة :

كانت تفرضها الحكومة العثمانية على الفلاح عند بيعه لحيواناته في السوق وكانت تجبيها بنسبة معينة على كل نوع من الحيوانات(74) .رغم الضرائب سالفة الذكر فقد كانت الحكومة العثمانية تفرض بين الفينة والاخرى اعانات على المدن والقرى ، وكانت تحمل ضرائب القسم المنفصل عن الدولة العثمانية على الاقسام الاخرى فتزيد بذلك الضرائب على الفلاحين ، والفلاح الذي لا يملك تسديد ما عليه من ضرائب كانت تسومه سوء العذاب وتجبره على شراء الكمية المفروضة عليه من الاسواق غير عابئة بارتفاع الاسعار ، فكانت تجبره على رهن قطعة من ارضه او بيع اثاث منزله او ممتلكاته لسداد القيمة المطلوبة منه(75) .

هكذا كانت حالة الفلاحين الفلسطينين ابان العهد العثماني يعملون في اراضي كبار الملاك كمزارعين او مستأجرين او عمال غير متمتعين بالحماية ويتحكم فيهم الملاك تحكما قاسيا ، فاذا كانوا عمالا فبابخس الاجور ، واذا كانوا مستأجرين فباعلى الايجار واقسى الشروط ، فكانت معيشتهم تتصف بالبؤس والشقاء والحرمان حيث كان انتاجهم لا يكفي ما عليهم من التزامات مما كان يدفعهم الى الاستدانة من المرابين بالربا الفاحش الذي يصل احيانا الى 100٪ في السنة .

ومن الحوادث المألوفة عند الفلاح وقت نضوج محصوله وجمع غلته ان يجتمع عنده صاحب الارض من جهة ومامور الضرائب من جهة اخرى والمرابي من جهة ثالثة ليتقاسموا الغله كل حسب نصيبه منها .

كل هذه العوامل مجتمعة بالاضافة الى ما سار عليه محمد علي اثناء حكمه لبلاد الشام من احتكاره لبعض المزروعات والتجنيد الاجباري الذي انتهجه وحرم بذلك الزراعة من أهم دعائمها ـ اقصد به العنصر البشري ـ وهم الفلاحون وصادر بعض دوابهم لنقل العتاد والمؤن للجيش(76) ، وعلاوة على ذلك فقد أدت غارات البدو المتكررة على مزارع الفلاحين الى اهمال الزراعة والقرية وهروب الفلاحين الى الجبال حيث تتوفر الحماية الطبيعية ، ولهذا كانت معظم القرى الفلسطينية قد اقيمت في اعالي ومنحنيات الجبال والهضاب وعلى اثر اخلاء السهول من الفلاحين دخلتها بعض القبائل واستوطنتها واستغلتها كمراعي مع التوجه قليلا نحو الزراعة ، وهذا ما يفسر لنا استيطان عرب ابو كشك عند نهر العوجا ، وعرب الحوارث والنفعيات في المنطقة الممتدة بين قيسرية ونهر الفالق في السهل الساحلي الفلسطيني ، كما استوطنت عشائر اخرى مرج ابن عامر وكانت هذه العشائر تقطع المرتفعات المنخفضة الفاصلة لجبل الكرمل عن جبل نابلس في حالة انتقالها الى السهل الساحلي الجنوبي ، وقد شعرت هذه العشائر شبه البدوية بجو الفوضى الذي ساد انذاك فبسطت سلطانها على المنطقة ، فارضة ضريبة الخاوة(77) على المارة معرضة اياهم للسلب والنهب والموت وكثيرا ما كانت هذه القبائل تدخل في احلاف مع بعضها لضمان القوة ، ونتيجة لاضطهاد الفلاحين من قبل البدو فقد هجر سكان المناطق المتاخمة للصحراء الزراعة وتحولت حياتهم للبدواة .

هكذا كانت حالة الفلاح والزراعة العربية في فلسطين قبل الحرب العالمية الاولى ، واما بعدها فقد تاثرت الحالة الزراعية في فلسطين حيث تحولت اراضيها الى مسرح لاحداث تلك الحرب ، وما اقدم عليه الجيش العثماني من قطع اشجار الزيتون في جنوب البلاد وشمالها واستخدمها وقودا لقاطراته الحربية ، وقد قدرت الاشجار المقطوعة من قبل الجيش في بيت لحم وبيت جالا نحو 30000 شجرة ، وقد انعكس هذا العمل على الفلاح الذي عانى من أزمة اقتصادية ظهرت بوادرها في ارتفاع اسعار الحبوب التي استولت عليها الحكومة العثمانية من اجل تموين الجيش مما ادى الى وفاة الكثير من الاهالي جوعا(78) .

ولم تكن حالة الفلاح والزراعة الفلسطينية في عهد حكومة الانتداب باحسن مما كانتا عليه قبله ، حيث استمرت حكومة الانتداب في جمع الضرائب من الفلاح الذي كان يدفعها للحكومة العثمانية وكانت تحجز على محصوله احيانا لاستيفائها غير عابئة بما تعرضت له البلاد من الكوارث الطبيعية كالزلزال الذي اجتاح فلسطين عام 1927 واودي بحياة الكثير من الناس وهدم المنازل على من فيها في اللد ، نابلس ، الرملة ، والقدس وقراها ، والازمة الاقتصادية التي اعقبته وما نتج عن انحباس المطر عام 1932 من اتلاف لمزروعات الفلاح(79) ، كل هذه الحوادث لم تشفع للفلاح لدى حكومة الانتداب من الاستمرار بجمع الضرائب المفروضة عليه بل حاربته بمحصوله حيث اصدر هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في 24 سبتمبر 1920 قرارا يمنع فيه تصدير حاصلات الفلاحين للخارج ،وقد ترتب على هذا القرار كساد في المحاصيل الزراعية نتج عنه انخفاض في الاسعار تعذر معه جمع الاموال اللازمة لتسديد ما عليهم من ديون ، وحتى تزيد حكومة الانتداب من بؤس الفلاح سمحت للمحاصيل الزراعية الخارجية بمنافسة محاصيله ، فقد سمحت مثلا باستيراد الموز اللبناني علما بانها قد منعت استيراده حماية لانتاج مثيله الصهيوني ، ولكن عندما فشل الصهاينة في زراعته سمحت بدخوله الى فلسطين ، رغم ان انتاج الفلاح العربي في فلسطين من الموز كان يفيض عن حاجة البلاد ، وبالاضافة لذلك فقد حدت من زراعة الفلاح العربي للتبغ لاحتكار حكومة الانتداب نفسها لزراعته وتصنيعه حيث فرضت ضريبة عالية على انتاج الدونم منه تفوق ثمنه الاساسي(80) ، واغلقت البنك الزراعي الذي جمعت اموالة من الفلاحين انفسهم في العهد العثماني وطالبت الفلاحين بتسديد ما عليهم من قروض له كانوا قد اقترضوها ابان العهد العثماني السابق ، وبذلك حرمت الفلاح الفلسطيني من الملجأ الوحيد الذي كان يلجأ اليه للاقتراض منه ، فلم يكن امام الفلاح الفلسطيني بعد ذلك سوى المرابين الصهاينة للالتجاء اليهم والاقتراض منهم ، بفوائد عالية مقابل رهنهم لعقاراته حتى اذا عجز عن تسديد ما عليه من قروض لهؤلاء الدائنين تؤول عقاراته تلقائيا اليهم .

وبهذه الطرق وامثالها وقعت معظم اراضي فلسطين العربية تحت طائلة الديون والرهونات الصهيونية ، وكان الصهاينة يستغلون خلو ايدي الفلاحين من المال ويطالبونهم بتسديد ما عليهم من ديون وتبعا لذلك تباع اراضيهم بالمزاد العلني وتؤول ملكيتها فيما بعد للصهاينة الطامعين فيها ، وبذلك يفوزوا بالمال والارض معا لانهم وحدهم القادرون على شراء الارض والمستوفون لحقوقهم من اثمانها .

هكذا يتضح ان دين الفلاح والذي كان معظمه لامور غير منتجة ولم يساعده على زيادة دخله ، انما جاء نتيجة لزيادة الضرائب التي فرضتها حكومة